المحور السادس: نظام بروتن وودز(BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

مقدمة: هيكل العالم نفسه بعد الحرب العالمية الثانية في شكل منظومات تؤطر العلاقات بين الدول وذلك تحت إشراف وإدارة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية منها التي انبثقت من منظومة الأمم المتحدة ومنها التي أخذت أبعاد مستقلة, فشكلت النظام الاقتصادي العالمي الجديد و الذي يمكن تعريفه بانه مجموع القواعد التي وضعت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل ضبط العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول، بحيث تم ذلك في إطار اجتماع بروتن وودز الذي من خلاله تم تحديد ركيزتين اساسيتين يقوم عليهما هذا النظام وهي:

- صندوق النقد الدولي (FMI) و - البنك الدولي (BM).

اضافة الى هاتين الركيزتين فان هذا النظام دعم بركيزة ثالثة و هي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة(GATT) في اكتوبر 1947 التي تحولت الى منظمة التجارة الدولية(OMC) في جانفي 1995, و كان الهدف من هذه الركائز الثلاث من خلال المهام الموكلة إلى كل واحدة منها هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يعرف بـ: نظام بروتن وودز.

1/ نشأة نظام بروتن وودز: Bretton woods في جويلية 1944م اجتمعت 44 دولة في بروتن وودز بولاية نيوهامبشير الامريكية في المؤتمر النقدي الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 جويلية من أجل وضع خطط تسمح باستقرار النظام العالمي المالي (تصميم نظام نقدي دولي جديد) وذلك من أجل تصحيح الفوضى الاقتصادية التي ميزت فترة ما بين الحربين من تضخم وانكماش وتداعي قاعدة الذهب .....إلخ لذلك اتفق خبراء النقد والمالية على أنه لابد من "استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح الاختلالات الخارجية دون اللجوء إلى تخفيضات تنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها والسياسات التجارية التقييدية "[1] المعمول بها في الفترة التي سبقت المؤتمر بحيث أراد الخبراء في هذا الصدد أن يتم توزيع أعباء التصحيح بشكل عادل بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وأن تتوفر سيولة عالمية كافية من أجل تعزيز نمو التجارة، وبطبيعة الحال حضر عن الجانب الامريكي **هاري ديكستر وايت** وعن الجانب الانجليزي **جون ماينر كينز** وقد تم من خلال هذا المؤتمر الاتفاق على انشاء نظام نقدي سيسود بعد الحرب العالمية الثانية وسيتيح للدول مساعدة بعضها البعض في تحقيق التطور الاقتصادي على نحو يحقق التنمية والمنفعة والثراء للجميع. اختتم المؤتمر بإمضاء اتفاقية أصبحت فيما بعد أساس النظام النقدي الجديد وكانت أهم المبادئ التي خرج بها المؤتمر ما يلي:

1- تثبيت سعر صرف الدولار الامريكي بما يساوي 35 أوقية من الذهب.

2- تثبيت عملات الدول إلى الدولار الامريكي وعدم السماح لسعر صرف العملة بتقلب أكثر من 02% صعودا أو هبوطا بالقيمة الثابتة أمام الدولار.

3- سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية لذلك ينبغي العمل على ضمان ثباته على الأقل في المدى القصير مع إمكانية تعديله إذا ظهر ما يستوجب ذلك.

[1] سعاد حوحو, تاريخ الوقائع الاقتصادية, جامعة محمد خيضر بسكرة, السنة الجامعية2015/2014, ص 90

4- من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل الدول حتى لا تضطر الدولة لاتخاذ إجراءات وسياسات تضر بالتوازن الداخلي من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.

5- لابد من زيادة الاستثمارات الدولية لكونها أمر حيوي للاقتصاد الدولي.

لتحقيق هذه المبتغيات لابد من وجود مؤسسات تسهر على ذلك فما هي؟

2/ مؤسسات نظام بروتن وودز: أهم المؤسسات التي تقرر إنشائها في مؤتمر بروتن وودز هي:

2-1-صندوق النقد الدولي (FMI): تأسس في ديسمبر 1945 حيث أوكل إليه التحكم في كل ما له صلة بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز.

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية نقدية من وكالات منظمة الأمم المتحدة, نشأ في 1945 مقره العاصمة واشنطن مكون من 184 دولة عضو فيه, بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947 يضم الأعضاء الأصليين (الدول التي حظرت المؤتمر وأودعت الوثائق الخاصة بالانضمام إليه حتى أواخر ديسمبر 1946), أما الدول التي انظمت بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الدائمين الأصليين, أما فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات فلا يوجد فرق بين الأعضاء الأصليين والجدد.

صندوق النقد الدولي ذو اهمية كبيرة أكثر من البنك العالمي للإنشاء والتعمير وذلك بسبب المهام الموكلة إليه بعد الحرب العالمية الثانية ألا وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات.

2-1-1-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: أسندت أعمال الصندوق إلى أربعة أجهزة رئيسية وهي:

أ/ مجلس المحافظين.

ب/المجلس التنفيذي.

ج/ مدير الصندوق.

د/ هيئة موظفي الصندوق.

2-1-2-اهداف ووظائف صندوق النقد الدولي: إن إنشاء صندوق النقد الدولي لم يكن يهدف في بدايته إلى تحقيق تنمية اقتصادية للدول الفقيرة وإنما كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الأوربية التي كانت تعاني عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن بعد أن استعادت أوربا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية, ظهرت متغيرات أخرى سياسية واقتصادية في العالم استدعت تدخل الصندوق والاهتمام بها، ومن أهمها المشكلات التي تعاني منها الدول النامية، فبذلك اتسعت دائرة ونشاط وتدخل صندوق النقد الدولي بتقديم القروض ومنح التسهيلات لهذه الأخيرة فاتسع نطاق تدخله وتعددت وظائفه وأهدافه.

أ/ **أهدافه (FMI):** تكمن أبرز الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها في:

1-تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد بالاستعانة بهيئة دولية دائمة تهيء المناخ وسبل التشاور والتآزر في ما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية. وهذا من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

2-تشجيع وتسهيل النمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية, لكون التوسع فيها يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لكل الدول المشاركة في تلك التجارة, إلا أنه يجب أن يكون هذا التوسع في التجارة الدولية متوازنا بين جميع الأطراف حتى لا يؤدي إلى ظهور خلل في معدل التبادل للعملات، وبالتالي ظهور مشاكل في التنمية الاقتصادية.

3-العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية [مجابهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة بتخفيض سعر العملة من أجل تشجيع التصدير ودعم المنتجات الوطنية وحماية الصناعة الوطنية]، وهنا يهدف الصندوق إلى وضع خطط وقواعد ونظم نموذجية لتبادل العملات. بمعنى اخر هو "العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات".

4-انشاء نظام مدفوعات متعددة الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.

5-دعم الثقة لدى البلدان الأعضاء بالسماح لهم باستخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية لتتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة باقتصادها الوطني والدولي.

ب/وظائفه: يمكن تقسيم وظائف صندوق النقد الدولي إلى وظيفتين أساسيتين:

1/ وظيفة تنظيمية رقابية: نقصد بها مراقبة سلوك الدول الأعضاء، فيما يتعلق بتحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي.

2/ وظيفة تمويلية: وفي هذا الصدد نجد أن الصندوق يحتفظ بمجموعة كبيرة من العمولات يستعين بها لمد الدول الاعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية.

وتكمن أهم وظائفه بشيء من التفصيل فيما يلي:

1-تقديم قروض طويلة الأمد بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تقوم هذه الأخيرة بإصلاح تلك الاختلالات.

2-يعمل كمستشار ومرشد نقدي ومالي لجميع الدول من خلال السياسات والنصائح التي يقدمها في تقريره السنوي.

3-يقرض بالعملة الصعبة للدول الاعضاء [قدم الصندوق قروضا بقيمة 5 مليار دولار سنة 2001 منها 18 مليار دولار لتركيا و 13.1 مليار دولار للبرازيل] ومع زيادة اعتماد الدول على المساعدات التي يقدمها الصندوق وجد هذا الأخير نفسه في وضع يسمح له بالتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تطلب منه المساعدة.

4-يعالج السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القصير والمتوسط [سياسات التثبيت].

5-اقتراح السياسات التصحيحية التي يتعين على الدول الاعضاء فيه اتباعها من أجل تحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

6-توفير السيولة الازمة لتسوية المدفوعات وذلك باللجوء إلى حقوق السحب الخاصة(Droits de tirages spéciaux (DTS.

2-1-3-موارد صندوق النقد الدولي: اثناء انعقاد مؤتمر بروتن وودز تقرر تكوين رأس مال دولي للصندوق مكون أساسا من اشتراكات الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي، وهذه المساهمات أو الاشتراكات تكون من ذهب وعملات أجنبية [25% من الحصة ذهب و 75% يكون من عملة البلد العضو], وفي حالة عدم توفر الذهب تدفع الدولة 10% من قيمة حصتها ذهبا وما تبقى تدفعه بعملتها الوطنية.

كيف يتم تحديد الحصة ؟ -يسمح نظام الحصص المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي بتحديد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق وفي حق البلد من الاستفادة من موارد الصندوق، كما يسمح بتحديد القوة التصويتية لكل بلد عضو، إضافة إلى أنه على اساسها(الحصص) يتم توزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الاعضاء.

ملاحظة: إن حصص الدول الاعضاء في الصندوق ليست ثابتة بل متغيرة ويمكن تعديلها بحسب تغير أوضاع وظروف هذه الدول وبحسب احتياجات الصندوق أيضا, بحيث يتم إعادة النظر في حصص الدول الأعضاء كل خمس سنوات ويجرون عليها تعديلات إن وجد مبرر لذلك, طبعا مع موافقة الدولة المعنية بالتعديل، حتى يتم تطبيقه فعلا.

تعتبر الحصص عموما بمثابة مرآة لحجم البلد العضو في الاقتصاد العالمي, فكلما ازداد حجم اقتصاد البلد العضو من حيث الناتج واتساع تجارته وتنوعها، ازدادت حصته في الصندوق.

-إضافة إلى اشتراكات الدول الاعضاء في الصندوق فإن هذا الأخير لديه موارد أخرى مثل:

1. العمولة التي يحصل عليها الصندوق عندما تلجأ الدول الأعضاء إلى استخدام موارده.
2. العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع الدول في الذهب بيعا وشراءا.
3. الفائدة التي يحصل عليها من استثماره في أذونات الخزانة الامريكية.

كما يجوز للصندوق الاقتراض عند الحاجة، لذلك نجده يتمتع بنوعين من اتفاقيات الاقتراض.

① **الاتفاقيات العامة للاقتراض (GAB)**: أنشأت في 1962 وتضم الدول الصناعية الكبرى إضافة إلى سويسرا.[10 بلدان صناعية كبرى + سويسرا].

② **الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB)**: تم استحداثها في عام 1979 وتشارك فيها 25 دولة.

2-2-البنك الدولي:

2-2-1- نشأة وتطور البنك الدولي: تم التوقيع على ميلاد البنك الدولي كتتويج لعمل تحضيري متواصل من خبراء واقتصاديين ينتسبون إلى بريطانيا و الو.م.أ في سنة 1944 في مؤتمر بروتن وودز. عرف البنك العالمي في البداية باسم " **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**" بعد أن قدمت 28 دولة وثائق تصديقها على اتفاقية إنشاء هذا البنك, فشرع في مزاولة نشاطه التمويلي ابتداء من جوان 1946، بتقديمه قروض طويلة المدى لأغراض التنمية الاقتصادية. وتم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقية في 15 نوفمبر 1947.

تعريفه: مجموعة البنك الدولي هو منظمة دولية تضم 184 دولة عضو من الاعضاء في الأمم المتحدة ، تشترك في كيفية تمويل المؤسسات وكيفية صرف أموالها. تتكون مجموعة البنك الدولي من 05 مؤسسات تلعب كل واحدة منها دورا مميزا في آداء رسالة البنك فما هي هذه المؤسسات وما هو دور كل واحدة منها ؟

① **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعتبر أول وأكبر مؤسسة من بين مؤسسات المجموعة تأسس في سنة 1944 ويضم 184 دولة عضو. يهدف هذا البنك إلى تخفيض الفقر في الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل وذلك عن طريق تقديم القروض الطويلة الأجل والضمانات وكذلك خدمات غير اقراضية (خدمات تحليلية واستشارية).

② **هيئة التنمية الدولية:** تأسست في 1960 وتضم 165 دولة عضو، تهتم بتمكين البنك من توفير بين 6 و 7 ملايير دولار سنويا، في شكل قروض معفاة من الفائدة لما يقارب 81 دولة من أفقر دول العالم، تهتم خاصة بتوفير(التعليم والرعاية الصحية).

③ **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشأت عام 1956 وتضم 178 دولة, تعمل على تدعيم عمليات النمو في الدول النامية وذلك بتمويل استثمارات القطاع الخاص (بتوفير قروض تجارية وصناعية), إضافة إلى تقديم الدعم الفني والمشورة للحكومات ومؤسسات الأعمال.

④ **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تأسست عام 1988 وتضم 165 دولة، تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في الدول النامية، من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب من الخسائر ذات الطابع الغير تجاري (مصادرة الملكية، قيود الصرف، الاضطرابات الأهلية.....إلخ).

⑤ **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:** تأسس عام 1966، يضم 142 دولة ويعمل على تسوية النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة, كتسويته للخلاف الذي نشأ عندما أرادت إيران تأميم شركة النفط الأنجلو-إيرانية في سنة 1956 وكذلك تأميم قناة السويس والخلاف الذي ساد بين المساهمين في هذه الشركة والحكومة المصرية.[2]

[2] سعاد حوحو, المرجع السابق, ص 94

2-2-2- العضوية وطريقة الاكتتاب في رأس مال البنك: كما سبق وذكرنا فإن البنك يتكون من 184 دولة عضو من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، إلا أن العضوية في البنك الدولي مرتبطة بعضوية البلد في صندوق النقد الدولي، ففقدان العضوية في هذا الأخير تتبعها فقدانها أيضا في البنك الدولي.

يعمل البنك الدولي على شكل تعاونية, المساهمون فيه هم البلدان الأعضاء, وعدد الأسهم التي يملكها البلد تتوقف على حجم اقتصاده وبطبيعة الحال أكبر مساهم يكون لديه أكبر عدد من الأصوات[الو.م.أ تنفرد بـ 16,41% من الأصوات].[3]

2-2-3-الهياكل الإدارية للبنك الدولي: يتكون البنك الدولي من (03) ثلاث هياكل إدارية رئيسية:

أ- **رئيس البنك الدولي:** ينتخب لمدة (05) خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهو المسؤول عن إدارة البنك العامة, كما يرأس اجتماعات المديرين التنفيذيين.

ب- مجلس المحافظين: يتكون من ممثلي الدول الاعضاء (ممثل لكل دولة)، يجتمع مرة في السنة, مهامه اتخاذ قرارات في المجالات المالية ورسم السياسة العامة للبنك.

ج- مجلس المديرين التنفيذيين: يبلغ عدد المدراء التنفيذيين في البنك الدولي 24 مديرا تنفيذيا، خمسة منهم يتم تعيينهم من قبل الدول الخمس الأكبر مساهمة في البنك, بينما تمثل الدول الأخرى المتبقية بـ 19 مديرا تنفيذيا يتم انتخابهم على أساس جغرافي. يجتمع هذا المجلس مرتين في الأسبوع من أجل التطرق إلى القروض والضمانات والسياسات الجديدة وأمور إدارة البنك.

2-2-4- أموال وموارد البنك الدولي: تتكون موارد البنك الدولي من 03 مصادر أساسية وهي:

-رأس مال المكتتب والمدفوع فعلا من طرف الدول الأعضاء.

-الاقتراض عن طريق السندات التي يطرحها البنك في أسواق المال العالمية.

-الدخل الصافي من خلال العمليات التي ينجزها البنك أثناء تعاملاته المختلفة.

بحسب الاعتبارات الاقتصادية التي تتناسب مع الامكانيات المتاحة لكل دولة على حدى، يتم تحديد حصة الدولة العضو في البنك الدولي، فيتم دفع

- 2% من اكتتاب الدولة [ذهبا أو بالدولار الامريكي], ويستعملها البنك في عملية إقراضه بكل حرية.
- 18% من حصة الدولة العضو تدفع بعملات الدول الأعضاء وهذه يحق للبنك الدولي استخدامها للإقراض لكن بموافقة الدولة العضو.
- تبقى 80% لا يمكن أن يكون متاحا للبنك الدولي للإقراض، ويطلب فقط لمواجهة التزاماته.

[3] مختاري مراد ، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية – جامعة الجزائر 3 – 2019/2018 ، ص 66

يتضح مما سبق أن "البنك لا يقرض إلا 20% من حصة الدولة العضو، بينما 80% المتبقية فهي تشكل ضمانات مقدمة من طرف البنك للمستثمرين اللذين يشترون سندات البنك والتي تعتبر أهم مصدر لأموال البنك"[4]. فعلى سبيل المثال جمع البنك سنة 2003 ما يعادل 17 مليار دولار من أسواق المال.

3/ مراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد: مر النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثناء تشكله بأربع مراحل رئيسية:

① **المرحلة الأولى(نهاية الحرب العالمية الثانية_ سنة 1973):** شهدت هذه المرحلة تكون الاقتصاد العالمي بأقطابه وبمكوناته، فظهرت الثنائية القطبية بخضوع العالم إلى نظامين اقتصاديين (اشتراكي ورأسمالي)، كما ظهرت ثلاث مكونات لهذا النظام الجديد وهي:

1) النظام النقدي الدولي وأنشأ له (FMI) في 1944.
2) النظام المالي الدولي وأنشأ له (BM) في 1944.
3) النظام التجاري العالمي: في هذه المرحلة لم يكتمل تشكل هذا النظام بل كان مجرد إنشاء اتفاقية عامة للتعريفة الجمركية(GATT) عام 1947 والتي أصبحت في 1995 منظمة التجارة العالمية (OMC).

② **المرحلة الثانية(تمتد من 1973-1990):** اتسمت هذه المرحلة بمطالبة الدول النامية خلال مؤتمر دول عدم الانحياز في 1973 الذي انعقد بالجزائر, بالدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بعد ملاحظة التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية و الدول النامية ما يستدعي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية و حتى الاجتماعية.

③ **المرحلة الثالثة(تمتد من 1990-الى1999):**الجديد في هذه المرحلة هو انه اصبحت الو.م.ا هي التي تطالب بضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد, و اهم ما ميز هذه الفترة, انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول إلى الاحادية القطبية، إضافة إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية(OMC) في 1995 وكذا الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية بفعل ثورة التكنولوجيا و الاتصالات.

④ **المرحلة الرابعة(تمتد من 1999-الى يومنا هذا):** في هذه المرحلة كانت الدعوة الى ضرورة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي من كل الدول (النامية و المتقدمة), لاسيما بعد فشل مؤتمر سياتل 1999 بعد تصاعد الخلاف بين الو.م.ا و الاتحاد الاوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية, اضافة الى تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة, و كذا انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية ما يعني وصول فاعلا جديدا و رئيسيا يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي.

[4] مختاري مراد, المرجع السابق, ص67

المحور السادس: نظام بروتن وودز(BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

4/انهيار نظام بروتن وودز: قبل 1971 كانت قيمة الدولار مربوطة بالذهب عند سعر ثابت وهو 35 دولار للأوقية، وأسعار عملات الدول الاخرى مربوطة بالدولار, إذا مربوطة بالتبعية للذهب، وكان سعر الصرف للعملات الأخرى يتغير في حدود 2% ارتفاعا وانخفاضا[يعني كانوا يستعملون قاعدة الصرف بالذهب]، لكن في مطلع السبعينات اعترى هذه القاعدة نوع من الضعف بحيث أصبحت الو.م.أ خارجة عن هذه القاعدة رسميا في 1971/08/18 [يعني قابلية تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت ألغته الو.م.أ في1971] وذلك لعدة أسباب منها:

-العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكية بسبب الحرب ضد الفيتنام.

-توقعات انخفاض قيمة الدولار ما أدى إلى خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الو.م.أ إلى خارجها.

-عدم كفاية السيولة العالمية.

في ظل هذه التطورات وجد صندوق النقد الدولي حلا وهو حقوق السحب الخاصة (DTS)، إلا أن هذا الحل جاء متأخرا، إضافة الى ظهور اضطرابات حادة ناتجة عن صدمات أسعار النفط في 1973 و ,1974 فأصبح من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض، وهكذا انهار نظام بروتن وودز.

الخاتمة: بعد انهيار نظام بروتن وودز ساد نظام التعويم, و قد كان لانهيار هذا النظام اثر كبير على الدول النامية بحيث اصبحت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها, تضخم, مديونية, استنزاف احتياطاتها النقدية....., كذلك أصبح صندوق النقد الدولي يعاني هو الاخر من أزمة وجودية [فماهي أهمية صندوق النقد الدولي الذي كان الغرض من وجوده إدارة نظام لم يعد موجودا؟].